

إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في البيئة العراقية

دراسة تحليلية لأحدى الشركات المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية

أ.م.د هاني حميد مشجل السويطي

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة / محاسبة مالية

Assistant professor : D. Hani Hmeed Alswaiti

Wasit University-Management and Economics College

Accounting Dep. - Financial Accounting

المستخلص:

يهدف البحث إلى إيجاد الية لتطبي ق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 (انخفاض قيمة الأصول) في البيئة العراقية، وابرار الجوانب السلبية في تطبيق الكلفة التاريخية كأساس للتقييم، وتم اجراء هذه الدراسة على احد الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (شركة دار السلام للتأمين) تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات منها هنالك منهجين يمكن اعتمادهما قياس القيمة العادلة هما الانموذج الديمومي الابددي ومدخل مضاعف قيمة الخروج، كما توصل إلى ان تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 13 (قياس القيمة العادلة) يعد الاساس لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 (انخفاض قيمة الأصول) في البيئة العراقية. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات هما الاعتماد على الانموذج الديمومي الابددي لقياس القيمة العادلة، وضرورة تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 13 لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36. الكلمات الافتتاحية: القيمة العادلة. معيار المحاسبة الدولي 36. الكلفة التاريخية.

Application Of IAS 36 In Iraqi Environment

Analytical study of one of the companies registered in Baghdad market securities

Abstract

The study aims at finding a mechanism to apply IAS 36 (Impairment of Assets) in the Iraqi environment and highlighting the negative aspects in applying the historical cost as a basis for evaluation. The study was conducted on one of the

companies registered in the Iraqi Stock Exchange A number of conclusions have been reached, including two approaches that can be used to measure fair value: the eternal demographic model and the entry-value multiplier; and the application of IFRS 13 (fair value measurement) is the basis for the adoption of IAS 36 (Impairment of Assets) In the Iraqi environment. The researcher has made a number of recommendations, based on the permanent demographic model for measuring fair value, and the need to apply IFRS 13 to apply IAS 3.

Key Word: Fair Value. International Accounting Standard 36. Historical Cost.

مقدمة:

لقد أهتمت الادبيات المحاسبية والاصدارات المهنية بقياس الموجودات الثابتة على اساس ثمن التكلفة عند الاقتناء ومن ثم الافصاح عن أقياماها الدفترية في السنوات التالية لتاريخ الاقتناء لتبرير الهدف من اقتناء هذه الموجودات الثابتة المتمثل باستخدامها في العمليات التشغيلية وليس لإعادة بيعها خلال سنة مالية أو دورة تشغيلية أيهما أطول ، الا ان ظهور مؤشرات داخلية وخارجية تنذر بانخفاض قيمة تلك الموجودات الثابتة وقدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية يتطلب الاخذ بالاعتبار الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد والقيمة الدفترية للموجودات الثابتة وهو ما يعرف بالانخفاض بقيمة الموجودات الثابتة . لأن من شان ذلك أن يؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة ب الخصائص الاساسية وايضا الخصائص التعزيزية فالخصائص الاساسية هي (الملاءمة والتتمثيل الصادق) والخصائص التعزيزية هي (قابلية المقارنة , قابلية التحقق , التوقيت المناسب و قابلية الفهم)

المحور الأول:- منهجية البحث والإطار النظري لانخفاض قيمة الأصول

اولاً: منهجية البحث:

1-1-1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بأن البيئة العراقية في المجال المحاسبي لا يمكن من خلالها تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) والمتمثل بتقييم انخفاض قيمة الاصول ويعود السبب في ذلك لعدم وجود سوق نشطة يمكن من خلاله قياس القيمة الاستردادية بغية مقارنتها مع القيمة الدفترية لغرض تطبيق المعيار المذكور وهنا توشح التساؤلات الآتية:

- 1- هل توجد إمكانية في قياس القيمة الاستردادية في البيئة العراقية ؟.
- 2- هل بالإمكان قياس القيمة العادلة لكي من خلالها المقارنة بينهما وبين القيمة الدفترية؟.
- 3- ما هي الجوانب السلبية على القوائم المالية في ما لو لم يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 ؟.

1-1-2 اهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- إيجاد آلية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في البيئة العراقية.
 - 2- بيان دور تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في تحقيق الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية.
 - 3- إبراز الجوانب السلبية للقياس بالكلفة التاريخية وتصوير حجم التشويش الذي يرافق القوائم المالية من جراء تطبيقها.
- 3-1-1 فرضية البحث:**

يستند البحث على فرضيتاً أساسية مفادها:

((أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في البيئة العراقية يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بشكل كبير جداً))

4-1-1 أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 على القوائم المالية والذي يمكن أن تتوخى منه الفوائد الآتية:

- 1- عرض القوائم المالية وتضمينها معلومات ملائمة وذات مصداقية لكي تكون مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات.
- 2- تلافي الجوانب السلبية التي ترافق تطبيق القياس بالكلفة التاريخية.
- 3- إيجاد السبل والوسائل لقياس القيمة العادلة التي تعبر عن القيمة الاستردادية.

5-1-1 منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والمنهج التحريبي من خلال تطبيق قياس القيمة العادلة لغرض مقارنتها مع القيمة الدفترية للأصول لغرض تحديد الخسائر الناجمة عن الفرق بينهما.

6-1-1 مجتمع البحث:

تم اختيار شركة دار السلام للتأمين وللفترة من (2013-2017) باعتبارها احد الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والتي من خلالها تم قياس القيمة العادلة لها، ويمكن تعميم هذا النموذج على جميع شركات السوق المذكور كلاً وفق نتائجه.

7-1-1 اسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على المصادر العربية والاجنبية والابحاث السابقة في مجال الإطار النظري أما الجانب العملي فتم الاعتماد على البيانات المتوفرة من الشركة عينة البحث وبيانات سوق العراق للأوراق المالية.

المحور الثاني: الجانب النظري لانخفاض قيمة الأصول:

1-2-1 الجوانب المحاسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 36 IAS

يعد التوسع في الأعمال السبب الرئيسي الذي جعل مهنة المحاسبة في تطور مستمر، فزيادة الأهمية النسبية لمناخ المستثمرين أدت إلى مواكبة الجهات المهنية ولجان معايير المحاسبة لهذا التطور، ونتيجة لذلك أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 وتطور عملها إلى أن توصلت عام 1983 لاتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في

العالم، بجانب توفير التوافق بين معايير المحاسبة المطبقة بين دول العالم، وتقوم اللجنة بإصدار معايير المحاسبة التي تضمن وجد أدنى إصدار قوائم مالية عادلة وقابلة للمقارنة. إن المتبع لتاريخ المحاسبة يجد أن التكلفة التاريخية كانت وما زالت المقياس الذي يعتمد عليه المحاسبون في قياس المعاملات المالية التي تتم بين شركة وغيرها، إلا أنه ونتيجة لمتغيرات عديدة ارتبط بعضها بظروف التضخم والتغير في المستوى العام للأسعار فقد سمحت الممارسة المحاسبية وكذلك معايير المحاسبة الدولية باتباع مقاييس أخرى منها مقياس القيمة القابلة للتحقق حتى تعكس المعلومات المحاسبية الحالة السوقية الجارية وتكون أكثر دلالة وتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية. وعلى فإن المعيار يعني أيضاً بيان الاجراءات التي يطبقها المشروع لضمان تسجيل أصوله بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد، مع توضيح آليات القياس والإفصاح عن الانخفاض في قيمة الموجودات والاعتراف بالخسارة الناتجة عنها، كما ويقضي المعيار بوجود تقييم مبلغ الأصل القابل للاسترداد عند وجود دلالة على احتمال انخفاض قيمته والاعتراف بالخسارة في انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عند قيمته الاستردادية. ويجب أن تعكس قيمة الأصل المتوقعة (القيمة الاستردادية) حالته الراهنة، كما يجب أن تمثل أفضل تقدير تقوم به الإدارة في ضوء العوامل الاقتصادية التي تسود على مدى العمر النافع للأصل.

فالانخفاض في قيمة الأصل يظهر عندما يزيد المبلغ المرحل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد، فإذا حدث وانخفضت قيمة الأصل وجب على الإدارة اجراء تقييم رسمي للمبلغ القابل للاسترداد إذا وجدت دليلاً على احتمال حدوث تلك الخسارة.

وبناء على ما سبق فقد وفر معيار المحاسبة الدولي مؤشرات متعددة من أجل قياس تدهور قيمة الأصل، بالإضافة لوجوب قيام الإدارة - وبحسب كل نشاط - بتصميم مجموعة من المقاييس التي تستند عليها بشكل ثابت في قياس تدهور قيمة وحدات النقد التي بحوزتها، على أن تتسم بالمعقولة والمرونة والقابلية لمقياس النقدي. (هبة، 2013)

1-2-2 الغرض من تقييم انخفاض قيمة الأصول:

يهدف تقييم انخفاض قيمة الأصول بشكل عام إلى احتساب الفرق ما بين القيمة الدفترية المسجلة والقيمة الحقيقية للأصل من أجل عدالة القياس والإفصاح في القوائم المالية، كما يهدف إلى بيان الاجراءات التي يجب أن تتبعها الوحدة الاقتصادية لضمان تسجيل قيمة أصولها بما لا يزيد عن قيم الموجودات القابلة للاسترداد، وذلك في الحالات التي تزيد فيها القيمة الدفترية للأصل عن قيمته التي يمكن استردادها من خلال استخدام الأصل أو بيعه (عبدالصمد، 2007)

1-2-3 اعتبارات الانخفاض في الأصول:

يعني الانخفاض في الأصول أي زيادة القيمة الدفترية المرحلة عن المبلغ القابل للاسترجاع (حماد، 2004: ص 248) ويتطلب المعيار أن يتم إعادة تقييم الأصل في حالة زيادة قيمته الدفترية المرحلة عن المبلغ القابل للاسترداد، وذلك بتخفيض قيمته الدفترية المرحمة، ويتم ذلك في حالتين هما:

الأولى: بالنسبة للأصول التي يتم معالجتها حسب التكلفة التاريخية فيتم الاعتراف بأي هبوط في القيمة في قائمة الدخل.
الثانية: بالنسبة للأصول التي يتم معالجتها بطريقة إعادة التقييم فيتم الاعتراف بأي هبوط في القيمة في حساب إعادة التقييم ضمن بنود حقوق المستثمرين.

1-2-4 تحديد الأصل الذي قد تنخفض قيمته:

يتم تحديد الأصل الذي تنخفض قيمته عندما يزيد المبلغ المسجل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد، وذلك عندما يتوفر دليل يشير إلى ذلك، وبالتالي يطلب من الوحدة الاقتصادية إجراء تقدير رسمي للمبلغ القابل للاسترداد، وفي حالة عدم توفر دليل على احتمال خسارة انخفاض فإنه لا يطلب من الوحدة الاقتصادية إجراء تقدير رسمي للمبلغ القابل للاسترداد. كما يتعين على الوحدة الاقتصادية أن تقوم في نهاية كل سنة مالية بتقييم ما إذا كان هناك أية دلالة على احتمال انخفاض قيمة الأصل، وإذا وجدت هذه الدلالة يجب على الوحدة الاقتصادية تقدير مبلغ الأصل القابل للاسترداد. هذا وتظهر دلائل الانخفاض في قيمة الأصول في الحالات التالية (Wu.2011:245)

1. انخفاض القيمة السوقية لأصول أو وحدات توليد نقدية معينة بشكل يتجاوز الهبوط المتوقع كدالة لتقادم أصل أو استخدامه.
 2. حدوث تغييرات كبيرة في البيئة التكنولوجية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية أو السوق المعينة المخصص لها الأصل.
 3. حدوث زيادات في سعر الفائدة السوقية أو غيرها من معدلات العائد الموجه نحو السوق بحيث أن حدوث زيادات في سعر الخصم الذي يستخدم في تقرير القيمة الاستعمالية يمكن توقعه، ويترتب على ذلك ازدياد احتمال ظهور انخفاضات في القيمة.
 4. حدوث تراجع في الرملة السوقية للأصل المملوك.
 5. وجود أدلة محددة على حدوث تقادم أو ضرر مادي لأصل أو مجموعة من الأصول.
 6. حدوث تغييرات هامة للشركة أو عملياتها.
 7. بيانات التقارير الداخلية توحى أن الأداء الاقتصادي للأصل أو مجموعة الأصول أسوأ أو سيكون أسوأ مما كان متوقعا في السابق.
- وبشكل عام يتوجب على الإدارة في حال وجود أحد الأدلة منفردة أو مجتمعة أن تقوم بعملية تقييم الأصول، مع مراعاة أن هناك بعض الحالات التي لا تستوجب إعادة تقييم الأصل كالتالي:

1. في حالة حدوث زيادة في سعر الفائدة السوقية وكان من المتوقع أن يتوافق سعر الخصم مع التغييرات العامة في معدلات الفائدة السوقية.
2. في حالة حدوث زيادة في سعر الفائدة السوقية وكان تأثير التغييرات في سعر الخصم لا يتوافق مع التغييرات في أسعار الفائدة السوقية، ولكن في الوقت نفسه من المتوقع أن يقابل ذلك تغييرات أخرى في التدفق المالي المستقبلي للشركة.

1-2-5 قياس المبلغ القابل للاسترداد:

يعرف المعيار انخفاض القيمة بأنه الزيادة في القيمة الدفترية عن المبلغ القابل للاسترداد وهو المبلغ الذي يعبر عن سعر البيع الصافي أو القيمة الاستعمالية أيهما أكبر (حماد، 2004 : ص 287). و يلاحظ أن المعيار تطرق فقط لاحتساب الفرق في القيمة في حالة انخفاض القيمة العادلة عن القيمة الدفترية فقط، وبحسب مبدأ الحيطة والحذر فإنه من الواجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالأرباح حتى تحققها. هذا وفي حالة عدم وجود اسس لأجراء تقدير موثوق للمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل بسبب غياب السوق النشطة فإنه يمكن الاستدلال على قيمة الأصل من خلال احتساب قيمته المستعملة كاسس لتقدير المبلغ القابل للاسترداد. هذا كما يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد لأصل مفرد عندما يكون هذا الأصل يؤدّد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر مستقلة عن التدفقات من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى.

إن التحديد الدقيق لصافي سعر البيع يشير إلى ذلك السعر الذي يتم فيه عقد اتفاقية بيع ملزمة في عملية تجارية تأخذ في الاعتبار التكاليف الإضافية المتعلقة بالتخلص من الأصل. وإذا لم توجد اتفاقية بيع ملزمة ولكن تمت المتاجرة بالأصل في سوق نشط فإن صافي سعر البيع هو سعر السوق للأصل ناقصا تكاليف البيع، ويعد سعر العرض هو السعر المناسب للسوق.

وحول تحديد القيمة المستعملة للأصل يجب اتباع الخطوات التالية: (المجمع العربي، 2009 : ص 50)

1. تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة التي تؤخذ من الاستعمال المستمر للأصل ومن التصرف النهائي فيه: بموجب المعيار فإن توقع التدفقات النقدية المستقبلية من الأمور التي تعتمد على الحكم الشخصي والتقدير الذاتي، والذي يتوجب التقدير السليم وتجنب التخفيض غير الصحيح في التكاليف أو الزيادة غير المبررة، كما يتوجب أيضا أن تقوم الإدارة بمتابعة التقدير المستمر لتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي إكساب الإدارة الخبرة اللازمة التي يمكن من خلالها الاستدلال نحو المستقبل مع مراعاة أنماط الصناعة وخبرات الكيان نفسه. وتعتبر حيادية المعلومات المقدمة لأغراض التقدير المستقبلي من أهم المؤشرات على سلامة التقدير، بالعلی وفق أن "البيانات المستمدة من مصادر خارجية أكثر سلامة من المعلومات الداخلية" (عبدالعال، 2004، ص 291)
2. تطبيق سعر الخصم المناسب على التدفقات النقدية المستقبلية: بموجب المعيار يتم استخدام معدلات النمو الثابتة أو المتناقصة خلال الفترات السابقة، بالعلی وفق أن معدل النمو يجب ألا يتجاوز معدل النمو طويل المدى للصناعة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى يجب أن يكون التقدير المستقبلي للأصل لا يتعدى العمر الإنتاجي له، حيث لا يمكن تصور تدفقات نقدية بعد انتهاء العمر الافتراضي له.

1-2-6 اساس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:

- يجب أن تستند عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على بعض الأسس أهمها: (المجمع العربي، 2009 : ص 53)
1. أن تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على افتراضات معقولة و مدعومة تمثل أفضل تقدير لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستسود على مدى العمل المتبقي للأصل، ويجب إعطاء وزن أكبر للأدلة الخارجية.
 2. أن تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على آخر موازنات اعتمدها الإدارة، ويجب أن تغطي هذه التوقعات فترة لا تزيد عن خمس سنوات إلا إذا اقتضى الأمر أكثر من ذلك.
 3. تقدير توقعات التدفقات النقدية التي تزيد عن الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات باستنتاج التوقعات باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للسنوات اللاحقة، إلا إذا أمكن تبرير معدل متزايد، ويجب أن لا يزيد معدل النمو عن متوسط معدل النمو على المدى الطويل للمنتجات أو الصناعات أو البلد التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية أو للسوق الذي يستخدم فيه الأصل، إلا إذا أمكن تبرير معدل أعلى.

وحول ما سبق يتبين أن التدفقات النقدية قد حددت بحيث لا تتجاوز مدة خمس سنوات ويعود السبب في ذلك إلى أنه قد يكون من الصعب توفر بيانات واقعية دقيقة عن الفترة التي تجاوز الخمس سنوات، إلا أنه يمكن للإدارة استخدام توقعات التدفقات النقدية لفترة تزيد عن ذلك إذا كانت متأكدة أن هذه التوقعات موثوقة وأنها تستطيع بناء على الخبرة السابقة إظهار قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية بدقة على مدى الفترة المذكورة. (Wu,2011:256)

1-2-7 الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة وقياسها

تعتمد الممارسة المحاسبية لإثبات الانخفاض في قيمة الأصول على عدة مفاهيم، تتضمن الاعتراف بالانخفاض في القيمة المرحلة للأصل إلى مقدار مبلغها القابل للاسترداد، ويعد ذلك التخفيض خسارة في انخفاض القيمة، والأصل في قياس واحتساب الانخفاض في الأصول أن يتم تطبيق ذلك على الأصل بمفرده، غير أنه في حالة عدم إمكانية تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل بمفرده فإنه يجب على الإدارة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. واستناداً إلى المعيار فإنه يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض على أنها مصروف في بيان الدخل، ويجب معاملة أي خسارة في انخفاض قيمة أصل أعيد تقييمه على أنها انخفاض في إعادة التقييم.

وبجانب ما سبق هناك العديد من المتطلبات التي يجب مراعاتها في هذه الخصوص أهمها: (Zhai,2007:67)

1. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة أصل أعيد تقييمه على أنها مصروف في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تزيد فيه خسارة الانخفاض عن مبلغ فائض إعادة التقييم لنفس الأصل.
2. يتم تسجيل قيمة الالتزام إذا كان المبلغ المقدر لخسارة الانخفاض في قيمة أصل أعلى من المبلغ المرحل لذلك الأصل.
3. يتم احتساب أي التزامات ضريبة مؤجلة متعلقة بالانخفاض في قيمة الأصل على وفق ما ورد في المعيار الدولي الخاص بالمعالجة الضريبية.

1-2-8 تحديد وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل

على وفق للمعيار فإنه عندما يتعذر ربط التدفقات النقدية بالأصول الفردية يجوز تجميع هذه الأصول لإجراءات اختبار انخفاض القيمة، ويشترط أن يكون التجميع عند أدنى مستوى ممكن، أي أصغر عدد من الأصول الذي يمكن التعرف عليه في وحدة واضحة ويكون مستقلاً عن الأصول الأخرى، حيث أن الإفراط في تحديد الأصول ضمن وحدات توليد النقد قد يؤدي إلى إخفاء بعض التغيرات في قيم بعض أصول على حساب أصول أخرى، الأمر الذي يؤثر على منطقية احتساب القيمة العادلة.

وفي بعض الأحيان قد يصبح إجراء التوسع في عملية تجميع الأصول ضرورياً عندما تتماثل وتتكامل العمليات الناتجة عن تلك الأصول، وذلك شريطة الثبات والاتساق في تحديد الوحدات المولدة للنقد من فترة لأخرى لنفس الأصل أو أنواع الموجودات. (عطية, 2007: 13)

المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد نقد

يعد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد هو صافي سعر البيع لهذه الوحدة أو القيمة المستعملة لها أيهما أعلى، ويجب تحديد القيمة الدفترية لوحدة بما يتفق مع طريقة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لها، مع مراعاة أن يتم تجميع الأصول في مجموعات لتقييم مبلغها القابل للاسترداد.

تقتضي الأصول المحاسبية الواردة في المعيار إلى وجوب الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة العادلة للأصل عن قيمته الدفترية بقيمة الفرق بينهما، كما يجب الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة وحدة توليد النقد إذا كان مبلغها القابل للاسترداد أقل من مبلغها المسجل في القوائم المالية.

استمراراً لعملية تقييم الأصول لأغراض تقدير قيمتها ومقدار انخفاضها فقد تواجه الإدارة عدم وجود خسارة في انخفاض قيمة الأصل في السنوات السابقة، وفي هذه الحالة فإن الوحدة الاقتصادية ملزمة بإتباع الآتي: (حماد، 2004):

1. يجب ألا يزيد الارتفاع في قيمة الأصل عن إجمالي الخسائر في انخفاض قيمته التي تم تسجيلها في السنوات السابقة.
2. في حالة حدوث أي زيادة في قيمة الأصل عن قيمة التقدير المثبتة سابقاً، يتم إثبات قيمة التقدير الجديدة.
3. يتم إجراء تعديل في قيمة الخسارة المثبتة للأصل للمعاد تقييمه وذلك بقيمة الهبوط في الخسارة الذي نتج عن التقييم.
4. يتم الاعتراف بقيمة الهبوط في الخسارة الذي نتج عن التقييم في قائمة الدخل.
5. بعد الاعتراف بهبوط خسارة الانخفاض يجب تعديل تكلفة الاستهلاك للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل مخصوماً منها قيمته المتبقية على أساس منتظم على مدى حياته النافعة المتبقية.

1-2-9 الإفصاح:

لاشك أن الإفصاح في التقارير المالية يعد من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي والذي يعد بحد ذاته سوق معلوماتي تتأثر وتتحرك أسعار الأسهم والسندات بحجم ونوعية المعلومات التي يتم عرضها ضمن قوائم الوحدات الاقتصادية التي يتم الإفصاح عنها، وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية لما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي القوائم ولأداء السوق المالي الكفوءة التي تفترض وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ باتجاهات أسعار الأسهم والسندات بداخلها، وتقدم الدراسات التجريبية واستقراء الفكر دليلاً على أن الوحدات الاقتصادية تتردد في التوسع في الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المحاسبة أو الحكومة، ومع ذلك يعد الإفصاح المالي حيويًا حتى يتخذ المستثمرون قراراتهم المثلى وتوفر الاستقرار للسوق (الحناوي، 2006: ص 123). إن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية على وفق لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في تلك القوائم ولجميع الأمور المادية الجوهرية التي تكون ذات صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وبالملاحظات المرفقة بها (الشريف، 2010: ص 36). لقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية حيث أن العديد من الجهات الخارجية من المستثمرين يعتمدون وبشكل كبير في قراراتهم على ما ينشر من بيانات في تقارير الوحدات الاقتصادية، خاصة أن هذه الفئات لا تملك أي سلطة لمحصل على معلومات أخرى بشكل مباشر من إدارة الوحدة الاقتصادية، لذا فقد حدد المعيار مجموعة من متطلبات الإفصاح الوثيقة الصلة بانخفاضات القيمة، وبالنسبة لكل فئة من مكونات الأصل، حيث يوجب تحديد خسارة الانخفاض المعترف بها عن كل فترة جاري تقديم قوائم عنها مع بيان تصنيفه في قائمة الدخل، بالعلمى وفق وجوب بيان مبلغ أي أثر لانخفاض القيمة التي سبق الاعتراف بها، كما يجب الاعتراف أيضاً بكل خسائر انخفاض سبق الإشارة إليها في حقوق الملكية.

وإذا تم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة أصل مفرد أو وحدة توليد نقد وكانت مادية بالنسبة للقوائم المالية للمنشأة التي تقدم تقارير مالية مجمعة فإنه يجب الإفصاح عما يلي: (الحناوي، 2006)

1. الأحداث و الظروف التي أدت إلى الاعتراف بخسائر الانخفاض أو هبوط تلك الخسائر.
 2. مبلغ خسارة الانخفاض المعترف بها أو هبوطها.
 3. إذا كان المبلغ القابل للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد هو صافي سعر بيعه أو قيمته المستعملة.
 4. إذا كان المبلغ القابل للاسترداد يساوي صافي سعر البيع.
 5. الإفصاح عن سعر الخصم المستخدم في التقدير الحالي والإفصاح عن التقدير السابق للقيمة المستعملة.
 6. في حالة الأصل المفرد يجب الإفصاح عما يلي: • طبيعة الأصل . • القطاع الذي تصدر عنه التقارير وينتمي إليه الأصل.
 7. في حالة وحدة توليد النقد يجب الإفصاح عما يلي: • وصف وحدة توليد النقد.
- مبلغ خسارة الانخفاض المعترف بها حسب فئة الأصول وحسب القطاع الذي تصدر عنه التقارير بناء على طبيعة الهيكل الرئيسي لشركة.

- في حالة تغيير مستوى تجميع الأصول في وحدة توليد النقد عن التقدير السابق للمبلغ القابل للاسترداد فإنه يتوجب عمى الوحدة الاقتصادية وصف الطريقة الحالية والسابقة لتجميع الأصول وأسباب تغييرها. وتعرف التدفقات النقدية المستقبلية للأصل بأنها التدفقات النقدية الداخلة المتوقع أن يولدها أصل ما ناقص التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المتوقع أن تكون ضرورية للحصول على تلك التدفقات الداخلة. بينما عرف القيمة العادلة للأصل بأنها المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشتري به الأصل في التعامل التجاري بين اطراف راغبة في ذلك.

الممارسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصل:

فرق البيان بين الأصول الثابتة المملوكة من أجل الاستخدام أو الاحتفاظ بها وبين تلك التي ترغب في بيعها عند تقييم انخفاض قيمتها، حيث يتم قياس الانخفاض على اسس مبلغ الزيادة في القيمة الدفترية لو عن القيمة العادلة، سواء كانت قيمته السوقية أو مجموع التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة.

بينما الأصول المملوكة لغرض إعادة البيع فيتم خصم تكاليف البيع من القيمة العادلة ومن ثم مقارنتها بقيمتها الدفترية من أجل تحديد قيمة انخفاضها.

وبناء على ما سبق فإن أي تحسن في قيمة الأصل لا يتم الاعتراف بها إذا كانت الأصول مملوكة لغرض الاحتفاظ أو الاستخدام، في حين يتم تسوية التحسن في قيمة الانخفاض في قيمة الأصول المرغوب ببيعها على أنها تسويات في القيمة الدفترية لها

المحور الثالث: الجانب التطبيقي والعملي

1-2 تحليل متغيرات قياس القيمة العادلة

يتم في هذا المبحث تحليل متغيرات قياس القيمة العادلة من خلال استخدام نموذجي المتوسط المرجح لتكلفة راس المال والتدفقات النقدية المخصصة ليتم التوصل الى قياس القيمة العادلة للوحدات الاقتصادية عينة البحث .

1-1-2 تحليل متغيرات المتوسط المرجح لتكلفة راس المال Weighted Average Cost of Capital (WACC)

يمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال حجر الأساس للكثير من القرارات المالية والمحاسبية التي يعتمد عليها المستخدمون للمعلومات المحاسبية وبالخصوص المستثمرين، حيث يهتم المستثمرون بالحد الأدنى من العائد الذي يجب أن تحققه الوحدات الاقتصادية على استثماراتها لكي تحقق رضى المستثمرين فيها.

ويتوقف القرار الاستثماري السليم على عملية التقييم والتي تعتمد على عنصرين مهمين هما العائد والمخاطرة، وان قياس القيمة العادلة ضمن المستوى الثالث على وفق طريقة صافي القيمة الحالية يتطلب نوعاً ما حسابات معقدة لكونه يحتوي على معادلات مركبة، ولأنها تعتمد على معادلة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال **Weighted Average Cost of Capital (WACC)** والتي تتكون من جزئين تكلفة التمويل بحقوق الملكية وتكلفة التمويل بالدين .

1-1-1-2 تكلفة التمويل بحقوق الملكية **Cost of Equity**:

تتمثل بالحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب الذي يرغب المستثمرون في تحقيقه لتعويضهم عن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار في سهم الوحدة الاقتصادية وهي تساوي أيضاً تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها المستثمر نتيجة الاستثمار وكما يرتبط المعدل المطلوب ارتباط طردي بالمخاطر فكلما زادت المخاطر ارتفعت كلفة التمويل بحقوق الملكية، ويتم احتساب المعدل المطلوب من خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (**The Capital Asset Pricing Model (CAPM)**) ويعد الأسلوب الأكثر استخداماً في هذا المجال، كما يزود المستثمر بالحد الأدنى من العائد الذي ينبغي تحقيقه لتعويضه عن المخاطر التي لا يمكن تجنبها بتنوع الاستثمار.

1-1-1-2-1 تحليل معالم نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

يتكون هذا النموذج من ثلاث معالم رئيسية هي المعدل الخالي من المخاطرة (R_f) ومعدل عائد السوق (R_m) ومعامل بيتا لاسهم الوحدة الاقتصادية (β) ويتم في ضوء هذه المعالم الثلاثة احتساب معدل العائد المطلوب على الوحدة الاقتصادية ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$R = R_f + (R_m - R_f)\beta$$

1- المعدل الخالي من المخاطرة (R_f) **Risk Free Rate**

يحتسب معدل العائد الخالي من المخاطر (**Risk Free Rate**) على عوائد الاستثمارات المالية التي يصدرها البنك المركزي العراقي للأمد القصير مثل حوالات الخزينة، فالمعروف عن هذه الإصدارات إنها خالية المخاطر (**Risk Free**) وبالذات تلك المخاطر الناشئة عن احتمالات الضعف في القدرة الائتمانية، إلا أن هذه الاستثمارات تتمتع بعائد قد يكون منخفضاً قياساً بأسعار الفائدة وقد تم اختيار المعدل (5.5%) كعائد خالي من المخاطر من خلال جمع معدلات السنوات من عام 2013-2017 وقسم الناتج على عدد السنوات وفق ما هو معلن في النشرات الإحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي والصادرة عن المديرية العامة للإحصاء والبحوث وكما موضح في الجدول الآتي:-

جدول رقم (1) المعدل الخالي من المخاطر للسنوات عينة البحث

السنة	المعدل الخالي من المخاطرة %
2013	6.61
2014	5.14
2015	5.30

4.96	2016
5.73	2017

المصدر : النشرات الاحصائية الصادرة عن المديرية العامة للإحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي

2- معدل عائد السوق R_m

تمثل عوائد محفظة السوق بالتغير الشهري في الاسعار، ويتم الوصول الى الاسعار الشهرية المتحققة لدى عينة متكونة من (60) وحدة اقتصادية مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والتي يتم اختيارها على اساس معتمدة في سوق العراق للاوراق المالية ومنها حجم التداول والبيانات المقدمة وبالاعتماد على سعر الاغلاق ورأس المال المدفوع واستخراج وزن كل وحدة اقتصادية من مجموع العينة لتحديد المؤشر اليومي والاسبوعي والشهري والسنوي واعتمد الباحث على المؤشر الشهري لمدة خمسة سنوات لاستخراج عوائد محفظة السوق، وكما موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) عينة مؤشر سوق العراق للاوراق المالية ISX INDEX 60 جلسة الاساس 2014/3/18

الوحدة الاقتصادية	راس المال Shares 2014/3/18	اغلاق 18 اذار 2014	الوزن النسبي	سوقية الاساس 2014/3/18
1 المصرف التجاري العراقي	150,000,000,000	0.940	0.035	141,000,000,000
2 مصرف بغداد	250,000,000,000	1.890	0.058	472,500,000,000
3 المصرف الاسلامي	250,000,000,000	1.050	0.058	262,500,000,000
4 مصرف الشرق الاوسط	150,000,000,000	1.600	0.035	240,000,000,000
5 مصرف الاستثمار العراقي	250,000,000,000	1.030	0.058	257,500,000,000
6 المصرف الاهلي العراقي	250,000,000,000	1.000	0.058	250,000,000,000
7 مصرف الائتمان	250,000,000,000	1.480	0.058	370,000,000,000
8 مصرف دار السلام	150,000,000,000	1.080	0.035	162,000,000,000
9 مصرف سومر التجاري	250,000,000,000	1.000	0.058	250,000,000,000
10 مصرف الخليج التجاري	250,000,000,000	1.120	0.058	280,000,000,000
11 مصرف الموصل	202,000,000,000	0.730	0.047	147,460,000,000
12 مصرف الاتحاد العراقي	152,000,000,000	1.300	0.035	197,600,000,000
13 مصرف الشمال	265,000,000,000	1.990	0.061	527,350,000,000
14 مصرف كوردستان	300,000,000,000	2.630	0.070	789,000,000,000
15 مصرف اشور الدولي	210,000,000,000	0.720	0.049	151,200,000,000
16 مصرف المنصور للاستثمار	250,000,000,000	1.710	0.058	427,500,000,000
17 المصرف المتحد للاستثمار	300,000,000,000	1.080	0.070	324,000,000,000
18 مصرف دجلة والفرات	100,000,000,000	0.670	0.023	67,000,000,000
19 الامين للتأمين	2,000,000,000	2.350	0.000	4,700,000,000
20 دار السلام للتأمين	2,900,000,000	2.100	0.001	6,090,000,000
21 الاهلية للتأمين	2,500,000,000	1.000	0.001	2,500,000,000
22 الخليج للتأمين وإعادة التأمين	2,000,000,000	0.710	0.000	1,420,000,000
23 الوثام للاستثمار المالي	2,000,000,000	1.500	0.000	3,000,000,000
24 الزوراء للاستثمار المالي	1,150,000,000	1.000	0.000	1,150,000,000
25 مدينة العاب الكرخ السياحية	368,000,000	7.700	0.000	2,833,600,000
26 المعمورة للاستثمارات العقارية	15,010,000,000	5.060	0.003	75,950,600,000
27 النخبة للمقاولات العامة	2,000,000,000	1.000	0.000	2,000,000,000
28 العراقية للنقل البري	14,000,000,000	2.010	0.003	28,140,000,000
29 البادية للنقل العام	2,000,000,000	2.950	0.000	5,900,000,000

5,369,491,901	0.001	0.830	6,469,267,350	المنصور للصناعات الدوائية	30
2,295,000,000	0.000	2.550	900,000,000	الخياطة الحديثة	31
2,125,000,000	0.000	4.250	500,000,000	العراقية للسجاد والمفروشات	32
2,376,000,000	0.000	2.200	1,080,000,000	بغداد لصناعة مواد التغليف	33
391,020,000,000	0.031	2.940	133,000,000,000	بغداد للمشروبات الغازية	34
18,112,500,000	0.004	1.050	17,250,000,000	التمور العراقية	35
8,786,250,000	0.003	0.710	12,375,000,000	الهلال الصناعية	36
12,432,000,000	0.004	0.740	16,800,000,000	الصناعات الخفيفة	37
13,365,000,000	0.004	0.880	15,187,500,000	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	38
32,940,000,000	0.004	1.830	18,000,000,000	الصناعات الالكترونية	39
8,685,000,000	0.001	1.930	4,500,000,000	الكندي لانتاج اللقاحات البيطرية	40
6,123,600,000	0.001	2.700	2,268,000,000	الفلوجة لانتاج المواد الانشائية	41
1,800,000,000	0.000	1.200	1,500,000,000	العراقية للاعمال الهندسية	42
9,674,437,500	0.002	1.050	9,213,750,000	الاصباغ الحديثة	43
4,500,000,000	0.001	0.900	5,000,000,000	الصناعات المعدنية والدراجات	44
6,372,000,000	0.000	4.000	1,593,000,000	انتاج الالبسة الجاهزة	45
4,705,800,000	0.002	0.620	7,590,000,000	العراقية لصناعات الكارتون	46
69,910,800,000	0.001	15.640	4,470,000,000	فندق فلسطين	47
51,750,000,000	0.000	34.500	1,500,000,000	فنادق عشتار	48
81,000,000,000	0.000	60.000	1,350,000,000	فندق بابل	49
44,215,200,000	0.001	11.500	3,844,800,000	فندق بغداد	50
83,517,825,000	0.001	23.500	3,553,950,000	الوطنية للاستثمارات السياحية	51
8,250,000,000	0.001	1.650	5,000,000,000	فنادق كربلاء	52
81,557,280,000	0.001	27.900	2,923,200,000	فندق المنصور	53
34,481,370,000	0.000	27.830	1,239,000,000	فندق السدير	54
690,000,000	0.000	1.200	575,000,000	الاهلية للانتاج الزراعي	55
2,880,000,000	0.001	0.800	3,600,000,000	الحديثة للانتاج الحيواني	56
3,630,000,000	0.000	12.100	300,000,000	الشرق الاوسط للاسماك	57
39,600,000,000	0.001	8.250	4,800,000,000	العراقية لانتاج البذور	58
31,968,750,000	0.001	7.750	4,125,000,000	العراقية لانتاج وتسويق اللحوم	59
4,662,000,000	0.000	12.950	360,000,000	العراقية للمنتجات الزراعية	60

3- معامل بيتا β

يعد معامل بيتا احد المكونات الرئيسية لتطوير نموذج تسعير الاصول الرسمالية (CAPM) لأستخدامه في تقييم الوحدات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية, ويعد من اشهر المقاييس التي تستخدم لقياس مخاطر السوق فهو يقيس مدى تأثير عائد السهم بالتغيرات التي تطرأ على عائد السوق وتختلف الاسهم في مخاطرها وفق قيمة معامل بيتا, فالاسهم التي تمتلك معامل (β) اكبر من واحد $(\beta > 1)$ تسمى بالاسهم الهجومية او المجازفة (Aggressive Stock) أي ينطوي عائدها على مخاطر أكبر من مخاطر محفظة السوق, اما اذا كان معامل بيتا (β) للسهم اقل من الواحد الصحيح $(\beta < 1)$ يطلق على السهم بانه دفاعي او محافظ (Defensive Stock) أي ينطوي عائده على مخاطر اقل من مخاطر عائد محفظة السوق, واذا كان معامل بيتا السهم مساوياً للواحد $(\beta = 1)$ فتكون درجة تقلب عوائد السهم بنفس درجة تقلب عائد محفظة السوق (R_M) .

ويمكن احتساب قيمة معامل بيتا وفق المعادلة الرياضية التالية :

$$\beta = \frac{Cov(R_i R_m)}{vRM}$$

حيث ان :-

β : معامل بيتا

$Cov(R_i R_m)$: التباين المشترك بين عائد السهم وعائد السوق .

vRM : تباين عائد محفظة السوق .

وتم احتساب معدل العائد الشهري للسهم لكل وحدة اقتصادية ضمن عينة البحث ولجميع سنوات عينة البحث

2017-2013 وحسب صيغة المعادلة التالية :

$$R_s = \frac{P_o - P_i + D_{ij}}{P_i}$$

R_s : تشير الى عائد السهم .

P_o : تشير الى سعر الاغلاق .

P_i : تشير الى سعر الافتتاح .

D_{ij} : تشير الى توزيعات الربح للسهم الواحد .

والجدول رقم (3) يبين عوائد الاسهم وعوائد السوق للوحدة الاقتصادية عينة البحث .

جدول رقم (3) اسعار الافتتاح والاطلاق لأسهم شركة دار السلام للتأمين .

السنة	الشهر	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	التوزيعات التقديية	المؤشر	النتائج	
						عائد السوق	عائد السهم
2013	كانون الثاني	2.100	2.100		122.650	0	-0.01896
	شباط	1.950	2.420		123.270	0.241025641	0.005055
	آذار	2.300	2.400		119.570	0.043478261	-0.03002
	نيسان	2.400	2.350		120.480	-0.020833333	0.007611
	أيار	2.350	2.410		121.780	0.025531915	0.01079
	حزيران	2.200	2.100		117.050	-0.045454545	-0.03884
	تموز	2.100	2.100		116.440	0	-0.00521
	آب	2.100	2.300		118.570	0.095238095	0.018293
	أيلول	2.450	2.350		113.890	-0.040816327	-0.03947
	تشرين الأول	2.150	2.300		115.320	0.069767442	0.012556
	تشرين الثاني	2.150	2.150		114.280	0	-0.00902
	كانون الأول	2.160	2.170		113.150	0.00462963	-0.00989
2014	كانون الثاني	2.100	2.150		112.560	0.023809524	-0.00521
	شباط	2.160	2.160		109.370	0	-0.02834
	آذار	2.150	2.100		107.360	-0.023255814	-0.01838
	نيسان	2.120	2.110		995.635	-0.004716981	0.009341
	أيار	2.110	2.200		1000.592	0.042654028	0.004979
	حزيران	2.200	2.100		1034.099	-0.045454545	0.033487
	تموز	2.100	2.100		994.149	0	-0.03863
	آب	2.100	2.100		1000.955	0	0.006846
	أيلول	2.100	2.100		1071.706	0	0.070683
	تشرين الأول	2.050	2.000		996.820	-0.024390244	-0.06987
	تشرين الثاني	2.000	2.000		1000.971	0	0.004164

0.028062	-0.020512821	1029.061		1.910	1.950	كانون الأول	2015
-0.13052	0.025641026	894.750		2.000	1.950	كانون الثاني	
0.090226	-0.383783784	975.480		1.140	1.850	شباط	
0.040484	0.363636364	1014.971		1.500	1.100	آذار	
-0.1428	0.034482759	870.030		1.500	1.450	نيسان	
0.111881	0.058064516	967.370		1.640	1.550	أيار	
0.03431	-0.166666667	1000.560		1.350	1.620	حزيران	
-0.09711	0.007633588	903.400		1.320	1.310	تموز	
-0.03472	-0.008264463	872.030		1.200	1.210	آب	
-0.02518	0	850.070		1.190	1.190	أيلول	
-0.08059	-0.026086957	781.560		1.120	1.150	تشرين الأول	
-0.08051	0	718.640		0.830	0.830	تشرين الثاني	
0.016587	0	730.560		1.010	1.010	كانون الأول	2016
-0.12596	0	638.540		0.950	0.950	كانون الثاني	
-0.02601	0.11627907	621.930		0.960	0.860	شباط	
-0.06764	0	579.860		0.950	0.950	آذار	
-0.04939	0	551.220		0.940	0.940	نيسان	
-0.07436	0	510.230		0.940	0.940	أيار	
0.057307	0	539.470		0.940	0.940	حزيران	
0.050049	0	566.470		0.890	0.890	تموز	
-0.01013	0	560.730		0.890	0.890	آب	
0.000499	0	561.010		0.890	0.890	أيلول	
0.077521	0	604.500		0.890	0.890	تشرين الأول	
0.052572	0	636.280		0.810	0.810	تشرين الثاني	
0.020746	0	649.480		0.810	0.810	كانون الأول	2017
0.096677	0.296296296	712.270		1.050	0.810	كانون الثاني	
0.031687	0	734.840		1.050	1.050	شباط	
-0.09578	0	664.460		0.980	0.980	آذار	
-0.04437	0	634.980		0.980	0.980	نيسان	
-0.06857	0	591.440		1.000	1.000	أيار	
-0.02592	0	576.110		1.000	1.000	حزيران	
-0.00087	0	575.610		0.980	0.980	تموز	
0.001685	-0.010204082	576.580		0.970	0.980	آب	
0.018454	0	587.220		0.970	0.970	أيلول	
-0.0359	0	566.140		0.970	0.970	تشرين الأول	
0.009556	0	571.550		0.970	0.970	تشرين الثاني	
0.015729	0	580.540		0.970	0.970	كانون الأول	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية

تم التوصل الى عائد السهم وعائد السوق باستخدام القوانين الرياضية وتم حساب الفرق بين مؤشر السوق لكل شهر وجمعها للسنوات عينة الدراسة ومن ثم قسمتها على عدد الأشهر للتوصل الى متوسط عائد محفظة السوق وكذلك استخدام الطريقة نفسها في ما يتعلق بمتوسط عائد السهم.

كما يتضح من خلال جدول رقم (3) ان الشركة حققت ادنى سعرافتتاح واغلاق في عام 2016 في شهر تشرين الثاني بمقدار (0810) دينار، بينما سجلت اعلى سعر افتتاح في شهر ايلول من عام 2013 بمقدار (2.450) دينار، وبلغ اعلى

سعر اغلاق في شهر شباط من عام 2013 بمقدار (1.550) دينار، بينما بلغ سعر الاغلاق النهائي لعام 2017 بمقدار (0970) دينار .

شباط من نفس العام بمقدار (-38%)، كما حقق السوق اعلى عائد خلال اشهر السنوات عينة البحث في شهر ايار من عام 2015 بمقدار (11%)، وادنى عائد لمحفظة السوق في شهر نيسان من العام نفسه بمقدار (-14%).
2-1-2 تحليل نتائج بيانات شركة دار السلام للتأمين .

توصل الباحث من خلال تحليل البيانات المدرجة في الجدول رقم () واستخدام المعادلات الرياضية والبرامج التطبيقية للتوصل الى متوسط عائد السهم وعائد محفظة السوق لشركة دار السلام للتأمين واستخراج معامل بيتا والجدول رقم (4) يوضح ذلك .

جدول رقم (4) نتائج بيانات الوحدات الاقتصادية عينة البحث للتوصل الى بيتا مخاطر الاسهم

البيتا	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري للسوق	معامل التحديد R2	الارتباط بين عائد السهم وعائد السوق	المخاطر النظامية	متوسط عائد السوق	متوسط عائد السهم
0.0701	0.0914	0.0541	0.0017	0.0414	0.0084	-0.0098	0.0105

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات الرياضية والبرامج التطبيقية .

يتضح من الجدول رقم (4) الذي تم فيه قياس بيتا مخاطر الاسهم لشركة دار السلام للتأمين التي تم الحصول عليها من خلال قسمة الانحراف المعياري لعائد اسهم الشركة على الانحراف المعياري لعائد محفظة السوق مضروباً في معامل الارتباط بين عوائد الاسهم وعوائد السوق، ويبين ان مخاطر اسهم شركة دار السلام للتأمين اقل مخاطرة من السوق .

اذ يمثل العمود الاول في الجدول رقم (4) متوسط عائد السهم كذلك متوسط عائد السوق تم احتسابه بنفس الطريقة اما عمود المخاطر النظامية فهو ناتج عن تباين عوائد الاسهم للوحدة الاقتصادية خلال اشهر السنوات عينة البحث والمكونة من (60)، كما يمثل عمود الارتباط مقدار الارتباط بين عائد السوق وعائد السهم لكل وحدة اقتصادية بالاعتماد على البيانات المدرجة في الجدول السابق ، اما في ما يتعلق بعمود معامل التحديد وهو ناتج تربيع الارتباط بين عائد الاسهم وعائد السوق، وينتج عن التباين لعوائد السوق من خلال عملية الجذر للانحراف المعياري للسوق وكذلك الانحراف المعياري لعائد السهم ناتج عن جذر تباين عوائد الاسهم لينتج عنها في النهاية معمل بيتا السهم .

التفسيرات المحتملة للقيم الناتج لمعامل بيتا يمكن توضيحها كما يلي :

$\beta < 0$ ارتباط عكسي بين عوائد الاسهم وعوائد السوق

$\beta = 0$ لا يوجد اي ارتباط بين عوائد الاسهم وعوائد السوق

$0 < \beta < 1$ ارتباط ايجابي والتغير في عوائد السهم يكون اقل من التغير في عوائد السوق .

$\beta = 1$ الارتباط ايجابي اذا تتغير عوائد الاسهم بنفس التغير في عوائد السوق

$\beta > 1$ ارتباط ايجابي والتغير في عوائد السهم اكبر من التغير في عوائد السوق . بعد اكمال معالم نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM) بعناصره الثلاثة انفة الذكر سوف يتم احتساب معدل كلفة التمويل بالملكية، من خلال إيجاد العلاقة بين معدل العائد الخالي من المخاطرة للسنوات عينة البحث ومتوسط عائد السهم للوحدة الاقتصادية وبين المخاطر تم التوصل الى المعدل المطلوب وكما موضح في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5) معالم نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM)

معدل العائد المطلوب %	بيتا السهم β	متوسط عائد السهم %	المعدل الخالي من المخاطرة %
0.056	0.0701	0.0105	5.5

المصدر : اعداد الباحث

اذ توصل الباحث الى نتائج المعدل المطلوب وفق نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM) وتبين النتائج ان المعدل المطلوب اكبر من متوسط المعدل الخالي من المخاطرة الذي بلغ (5.5%)، والذي يمكن من خلاله التوصل الى تكلفة التمويل بحقوق الملكية، ويوضح الجدول رقم (6) اجمالي حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية عينة البحث .

جدول رقم (6) إجمالي حقوق الملكية لشركة دار السلام للتأمين المبالغ بالملايين

راس المال المدفوع	الاحتياطيات العامة مع فائض الارباح غير الموزعة	الاحتياطيات الفنية	اخرى	اجمالي حقوق الملكية
3,509,000,000	519,223,721	239,110,000	-	4,267,333,721

المصدر : اعداد الباحث

يتضح من الجدول اعلاه ان راس المال المدفوع يمثل 82% من اجمالي حقوق الملكية ومن ثم الاحتياطيات العامة مع فائض الارباح غير الموزعة بنسبة 12% ، يليها الاحتياطيات الفنية بنسبة 6% .

2-1-3 Cost of Debt تكلفة التمويل بالدين

تستخدم تكلفة التمويل بالدين بعد الضرائب (1-T) After tax cost of debt في حساب المتوسط المرجح لتكلفة راس المال، وهو معدل الفائدة على الدين مطروحاً منه وفورات الضرائب التي تنتج بسبب استقطاع الفائدة من الضرائب. (Brigham & Ehrardt, 2008 : 353). وتوضح القوائم المالية لشركة دار السلام للتأمين لاتوجد ديون طويلة الاجل وكذلك الديون قصيرة الاجل ظهرت خلاف طبيعتها اذ ظهر حساب الدائنين مدين بمقدار (37,484,462) سبعة وثلاثون مليون واربعمائة واربعة وثمانون الف واربعمائة واثنان وستون دينار . وتبلغ نسبة الفائدة على الديون طويلة الاجل للوحدات المدرجة سوق العراق للاوراق المالية (12%) وحسب النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث.

ولعدم وجود ديون طويلة الاجل تمثل حقوق الملكية التمويل الوحيدة للوحدة الاقتصادية ضمن الهيكل المالي ، اذ لا يوجد ضمن الهيكل التمويلي ديون طويلة الاجل وانما يتم الاعتماد على حقوق الملكية في التمويل الداخلي ولا يوجد تمويل خارجي طويل الاجل.

كما يتضح كذلك ان المعدل المطلوب على الاستثمار والبالغ (5.6%) يمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) للوحدة الاقتصادية عينة البحث، وهو اعلى من المعدل الخالي من المخاطرة المفروض من قبل البنك المركزي العراقي على القروض متوسطة الاجل .

2-2 التدفق النقدي الحر (FCF) Free Cash Flow

هو التدفق الزائد والمتحقق للوحدة الاقتصادية من ربح عمليات التشغيل بعد الضريبة مضافا اليه قسط الاندثار السنوي مطروحاً منه صافي الاستثمارات الجديد وبحسب وفق الصيغة التالية :-

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي التشغيلي - الانفاق الاستثماري - توزيعات الارباح النقدية ويعرض الجدول رقم (7) التدفق النقدي الحر للسنوات عينة البحث لشركة دار السلام للتأمين.

جدول رقم (7) التدفق النقدي الحر لشركة دار السلام للتأمين بالمبالغ بالالف

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
75,945	137,697	281,699	390,571	362,986	صافي الربح قبل الضريبة
23,182	59,355	58,120	58,120	56,159	الضريبة
16,027	16,893	17,059	17,278	16,243	الاندثار
112,372-	418,659	576,195	162,081	714,536-	التغير في راس المال العامل
181,163	323,424-	335,558-	187,647	1,037,605	صافي التدفق النقدي التشغيلي
575	1,420	-	8,497	7,422	الانفاق الراسمالي
0	0	0	0	0	توزيع الارباح النقدية
180,588	324,844-	335,558-	179,150	1,030,183	التدفق النقدي الحر

المصدر من اعداد الباحث

ويوضح الجدول رقم (7) ان شركة دار السلام للتأمين حققت صافي ربح قبل الضريبة للسنوات عينة البحث بنسبة (10%) ، 11% ، 8% ، 4% ، 2%) على التوالي من راس المال المدفوع .

كما يتضح من الجدول انه لا يوجد مدفوعات للمساهمين عن الارباح المتحققة خلال سنوات عينة البحث فضلاً عن انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي في السنة الثالثة والرابعة من سنوات عينة الباحث، وكذلك انخفاض التغير في راس المال العامل للسنة الاولى والاخيرة من سنوات عينة البحث وكما موضح في الشكل رقم (3) .

كما يشير الجدول ايضاً الى ارتفاع التدفق النقدي الحر في السنة الاولى وينخفض في السنوات اللاحقة لتحقيق الشركة في السنة الاخيرة تدفق نقدي حر بمقدار (180,588) الف دينار وكان عام 2013 هو الافضل للشركة من خلال تحقيقها اعلى صافي تدفق تشغيلي فضلاً عن ارتفاع صافي الربح التشغيلي وبالنتيجة ارتفاع التدفق النقدي الحر الذي يؤدي الى اتخاذ قرارات افضل من قبل المستثمرين .

3-2 طريقة خصم التدفقات النقدية Discounted Cash Flow Method

من خلال استخدام طريقة تقييم التدفقات النقدية المخصومة لقياس القيمة العادلة , يقوم المستثمر بخصم التدفقات النقدية الى القيمة الحالية بمعدل العائد المطلوب الذي يمثل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر النسبية للاستثمار , ويمكن تقييم حقوق الملكية مباشرةً باستخدام التدفق النقدي الحر الى الملكية، (**Free Cash Flow To Equity**)، او بشكل غير مباشر عن طريق الحصول على قيمة الوحدة الاقتصادية باستخدام التدفق النقدي الحر الى الوحدة الاقتصادية ومن ثم طرح صافي الدين من النقد (BDO,2013:62)

وللوصول الى القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية حسب هذه الطريقة تتبع الخطوات الاتية :

- 1- تحديد خطة عمل لعدد السنوات.
- 2- اعداد قائمة التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية للتوصل الى صافي التدفق النقدي الحر .
- 3- التوصل الى القيمة النهائية **Terminal Value**.
- 4- تحديد سعر الخصم المناسب الذي يمثل المتوسط المرجح لتكلفة الاموال المستثمرة بشقيها الممول من حقوق الملكية او من المقرضين.
- 5- خصم التدفقات النقدية الحرة بسعر الخصم .
- 6- خصم القيمة النهائية بنفس السعر .
- 7- استبعاد قيمة الديون على الوحدة الاقتصادية للتوصل الى صافي حقوق المساهمين .

ويستخدم نموذج التدفقات النقدية بشكل شائع لقياس القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية عندما يكون هدف الاستحواذ في مجموعة الأعمال . ويستخدم نموذج التدفقات النقدية لتحديد سعر الشراء ويصبح الأساس لتسجيل دمج الأعمال وفقاً لطريقة الشراء . ويستخدم نموذج التدفقات النقدية أيضاً لقياس القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية (Zyla,2013:255) ويتم تحديد القيمة الحالية لفترة من ثلاث الى خمس سنوات وبعد ذلك تحديد القيمة النهائية (**Terminal Value**) (Wiley&Ltd,2017:775).

ويرى (Bragg) في كتابه الطبعة الثالثة ان أفضل سبب ممكن لشراء الوحدة الاقتصادية هو المال الذي يمكن أن تولده، وتم تصميم نموذج التدفق النقدي المخصوم للكشف عن التدفق النقدي الحر المتاح للتوزيع على المستثمرين في نهاية كل سنة كما هو موضح (3-3-2 التدفق النقدي الحر). وهذا يعني أن النموذج لا يجب أن يكشف النقود التي تولدها العمليات الجارية فحسب، بل سيطرح أيضًا جميع النفقات الرأسمالية ومدفوعات الضرائب، بحيث يتم الكشف عن فوائض أو نقائص نقدية غير مقيدة تمامًا في كل عام في النموذج. (Bragg , 2010 : 600)

يتم تطبيق طريقة التدفقات النقدية المخصومة (DCF) بشكل عام عن طريق خصم التدفقات النقدية الحرة لفترة زمنية منفصلة (على سبيل المثال ، من ثلاث إلى خمس سنوات) ثم تحديد قيمة للفترة التالية بعد ذلك (القيمة النهائية) وخصم التدفقات النقدية إلى قيمة حالية بمعدل يعيد حساب القيمة، القيمة الزمنية للنقود والمخاطر النسبية للاستثمار.

القيمة النهائية Terminal Value

من المعروف ان مدة التوقعات والتي يحتسب عنها التدفق النقدي الحر لا تغطي فترة التشغيل الاقتصادي الفعلي للمشروع لذلك استوجب استدراك قيمة الوحدة الاقتصادية بعد فترة التوقعات وتسمى القيمة النهائية وتخصم هي الاخرى بنفس سعر خصم التدفقات النقدية الحرة ويجمعان للتوصل الى قيمة الوحدة قبل استبعاد الديون ، ويتم التوصل الى صافي الاصول (حقوق الملكية) للشركة من خلال المعادلة الرياضية التالية :-

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة + القيمة الحالية للقيمة النهائية - الديون
ويمكن احتساب القيمة النهائية باستخدام طريقتين كما يلي :

1- نموذج الديمومي الابدي Perpetuity Growth Model

تستند هذه الطريقة على نموذج (Gordon Growth) والذي يفترض ان الوحدة الاقتصادية في حالة نمو مستمر ابدي ومستقر بنفس معدلات النمو المفترضة للتوصل الى التدفق النقدي الحر لآخر سنة

ويوضح الجدولين رقم (40 و 41) التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية عينة البحث و القيمة النهائية بالاعتماد على التدفق النقدي الحر للسنة الاخير من سنوات عينة البحث وبالاعتماد على نموذج الديمومي الابدي (Perpetuity Growth Model)

$$TV = \frac{FCF n * (1 + G)}{WACC - G}$$

حيث ان :

FCF n : التدفق النقدي الحر للسنة الاخيرة من سنوات عينة البحث

G : معدل النمو السنوي الدائم للتدفقات النقدية (اعتبر الباحث ان الشركة مستمرة على نفس المستوى لذلك عدم اعطاء أي نسبة للنمو)

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (يمثل المعدل المطلوب للاستثمار 5.6%)

2- مدخل مضاعف قيمة الخروج Exit Multiple

هو مدخل اخر لتحديد القيمة النهائية للتدفق النقدي باستخدام مضاعفات صافي الربح او صافي الربح التشغيلي وان كان من الشائع استخدام مضاعف الربح قبل الفوائد والضريبة والاندثار والاهلاك (EBITDA) .
وتحسب القيمة النهائية للوحدة الاقتصادية حسب المعادلة التالية :

$$TV = EBITDA * M$$

حيث ان :

TV : القيمة النهائية

EBITDA : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والاهلاك

M : المضاعف

ويمكن التوصل الى قياس المضاعف من خلال المعادلة التالية :

المضاعف = سعر السهم في السوق ÷ (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار ÷ عدد الاسهم) . اذ بلغ صافي الربح قبل الفوائد والضرائب والاندثار لشركة دار السلام للتأمين خلال عام 2017 مقدار (91,972,602) دينار وعدد الاسهم (3,509,000,000) دينار والذي يمثل رأس المال المدفوع ، كما بلغ سعر الاغلاق لشركة دار السلام في نهاية عام 2017 (0.970) دينار ، ليصبح مقدار المضاعف (37) مرة . سيتم اعتماد الطريقتين اعلاه للتوصل الى القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية وكما موضح في الجدول رقم (8)

جدول رقم (8) التدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية للوحدات الاقتصادية عينة البحث المبالغ بالاف

الطريقة	2013	2014	2015	2016	2017	القيمة النهائية
Perpetuity Growth	1,030,183	179,150	335,558-	324,844-	180,588	3,224,786
Exit Multiple	1,030,183	179,150	335,558-	324,844-	180,588	3,403,730

المصدر : اعداد الباحث

ان معدل الخصم للتدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية يساوي المعدل المطلوب للاستثمار والبالغ (5.6%) ويدرج في الجدول رقم (9) معمل الخصم للتدفقات النقدية غير المنتظمة لكل سنة للتوصل الى القيمة الحالية .

جدول رقم (9) معامل الخصم وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية المبالغ بالاف

الطريقة	2013	2014	2015	2016	2017	القيمة النهائية المخصومة
معامل الخصم	0.947	0.897	0.849	0.804	0.762	0.762
Perpetuity Growth	975,583	160,698	284,889-	261,175-	137,608	2,457,287
Exit Multiple	975,583	160,698	284,889-	261,175-	137,608	2,593,642

المصدر : اعداد الباحث

توصل الباحث إلى قياس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية بالاعتماد على المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) والذي يمثل معدل العائد المطلوب وفق نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM) وهو كذلك يمثل معامل

الخصم مضروباً في التدفقات النقدية الحرة التي توصل إليها الباحث في الجدول رقم (9)، وذلك للتوصل إلى القيمة العادلة لصافي أصول (حقوق الملكية بالقيمة العادلة) الوحدات الاقتصادية وكما تم توضيحها في الجدول رقم (10) .

ويوضح الجدول رقم (10) القيمة العادلة لصافي أصول الوحدات الاقتصادية عينة البحث

جدول رقم (10) القيمة العادلة لصافي الأصول للوحدات الاقتصادية عينة البحث. المبالغ بالآلاف

الطريقة	اجمالي التدفقات النقدية الحرة المخصصة (1)	القيمة النهائية المخصصة (2)	قيمة الوحدة الاقتصادية 3=2+1	الديون المستحقة	صافي الأصول (حقوق الملكية) 5=4-3
Perpetuity Growth	727,826	2,457,287	3,185,113	0	3,185,113
Exit Multiple	727,826	2,593,642	3,321,468	0	3,321,468

المصدر : اعداد الباحث

ومن خلال استخراج قيمة الأصول (حقوق الملكية) و القيمة الدفترية لكل وحدة اقتصادية يمكن استخراج الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للوحدة الاقتصادية على وفق الطريقتين وكما موضح في الجدول رقم (11)

جدول رقم (11) الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية والسوقية (بالآلاف)

الطريقة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية	القيمة السوقية	الفرق بين القيمة العادلة والقيمة السوقية
Perpetuity Growth	3,185,113	4,267,333	(1,082,220)	3,403,730	-218,617
Exit Multiple	3,321,468	4,267,333	(945,865)	3,403,730	-82,262

المصدر : اعداد الباحث

ومن خلال الجدول اعلاه ، ان قيمة الوحدة الاقتصادية تظهر باقل من قيمتها الحقيقية العادلة وكذلك اقل من قيمتها السوقية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1- يعد أسلوب (CAPM) الأكثر استخداماً في مجال تحديد المعدل المطلوب ويزود المستثمر بالحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه لتعويضه عن المخاطر التي لا يمكن تجنبها.

- 2- ان الشركة عينة البحث حققت ادنى سعر افتتاح واغلاق في عام 2016 في شهر تشرين الثاني بمقدار 0.810 دينار، بينما كان أعلى سعر افتتاح في شهر ايلول 2013 بمقدار 2.450 دينار واعلى سعر اغلاق في شباط 2013 بمقدار 1.550 دينار.
- 3- ارتفاع التدفق النقدي الحر للسنة الاولى من فترة البحث ولكن انخفاض في السنوات اللاحقة.
- 4- يمكن اعتماد منهجين لقياس القيمة العادلة وفقاً لنموذج الديمومي الابددي ومدخل مضاعف قيمة الخروج، والمنهج الاول هو الافضل لقياس القيمة العادلة.
- 5- بلغ الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية وفقاً لمنهج الديمومي الأبددي مليار واثنان وثمانون مليون ومئتان وعشرون الف دينار باعتبارها خسائر انخفاض قيمة الاصول والتي تكون ذات تأثير جوهري على القوائم المالية.
- 6- أن تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 13 (قياس القيمة العادلة) يعد اساساً جوهرياً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في البيئة العراقية التي تتصف بعدم وجود سوقاً نشطة لمعرفة القيمة الاستردادية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- نوصي باعتماد اسلوب (CAOM) في تحديد المعدل المطلوب لغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقة لتحديد القيمة العادلة.
- 2- نوصي بأن تستخدم الشركة وسائل الاستثمار لغرض تحسين اسعار الافتتاح والاغلاق لاسهمها لتلافي الانخفاض في اقيام الاصول.
- 3- نوصي مجلس إدارة الشركة عينة البحث لتحسين أوجه تشغيل أصولها لتحقيق التدفقات النقدية الحرة بشكل أكبر وتلافي الانخفاض التدريجي فيها من سنة إلى أخرى.
- 4- نوصي باستخدام نموذج الديمومي الأبددي كمنهج لقياس القيمة العادلة التي تعبر عن القيمة الاستردادية واعداد القوائم المالية للشركة المذكورة وقتها.
- 5- معالجة نواحي انخفاض اقيام الاصول من خلال المقارنة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية.
- 6- نوصي بتطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 13 لقياس القيمة العادلة كاساس لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 انخفاض قيمة الاصول من قبل الشركة لان ذلك يؤدي إلى تحسين خاصية الملائمة والتمثيل الصادق.

المصادر

- 1- م ا رجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المحمد الثالث، الجامعة الإسلامية، 2007
- 1- الدينوري، هواري "نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي"، الملتقى الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، وهران، الجزائر 2009
- استخدام المعمومات المحاسبية لترشيد قرار استثمارية.
- 2- جمعة، أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع،

- 3- حماد، طارق، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، 2006
- 4- الحناوي، نجم (2006) مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية الريشاني، سمير (2007) انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأمية تطبيقها في سورية بحمة جامعة دمشق لمعموم الاقتصادية والقانونية - المجلد 23 العدد الثاني.
- 5- الشريف، ثامر عبدالله ناصر، مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على توافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية - دراسة ميدانية في الشركات المساهمة الكويتية، رسالة ماجستير / كلية الأعمال - قسم المحاسبة - جامعة الشرق الأوسط 2012
- 6- طاحون، محمد حسني عبد الجليل " دراسات انتقادية لمعيار المراجعة الدولي الخاص بتقرير المراجع عن القوائم المالية في ضوء المتطلبات التشريعية والمهنية في مصر"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها - جامعة الزقازيق، السنة العاشرون، العدد الأول 2001 0 0
- 7- عبد الصمد، يوسف، تحميل وتقييم استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في
- 8- عبد العال، طارق، التقارير المالية، أسس الأعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004
- 9- عطية، يوحنا نصحي، دور المحاسب المالي في اعداد القوائم المالية المستقبلية مجلة البحوث، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2011 0
- 10- القوائم المالية لمبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة، بحمة بحوث ودراسات لتطوير مينة
- الجمع العربي لمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية 2004، عمان، الأردن، 2009.
- 11- هبه 2013، علي عبدالحليم "أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقمه (36) الانخفاض في قيمة الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين" رساله ماجستير مقدمه الى كليه التمويل، جامعه غزه 2013
- 12- Zhai, Y, "Asset revaluation and future firm operating performance, evidence from New Z
- 13 - Wu, Julie, Reliability of Asset Revaluations: The Impact of Appraiser Independence, USA, 2011